



اتعاض الحنفا

بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء^(١)

تأليف الدكتور جمال الدين الشيال



إن الذين يحملون العلم إلى الناس بالتأليف أو النشر أو الترجمة أو بالمجلات ، إنما يحملون إليهم من نور الله ليستضيئوا به وليزدادوا نوراً . وسواء كان أديباً أو علوماً طيبة ، أو غيرها ، وسواء كان أصحاب مجلات يتخذونها ندوة للفكر وأصحابه إنما يفترضون على أنفسهم رياضة علمية طويلة شاقة قبل أن ييلفوا صرابة العلماء . وفي هذه الرياضة العلمية يشترط الإخلاص الذي هو جماع الفضائل وطريق الراغب السالك طريق العلم . وكمن مشتغل بالعلم يعضى ويطويه الزمان الفشوم في غير رحمة بجهوده الطويلة وآماله المريرة ؛ فإذا أنزل الله نوره على عبده فتح له من أبواب العلم ونشره ما يرفع له ذكراً .

ومن الذين فتح الله عليهم وهداهم في التاريخ إلى جوانب طريقة فجعلهم مرجعاً للأجيال التي تلهم والتي تلهم المؤرخ المصري تقي الدين المقرئ صاحب كتاب اتعاض الحنفا الذي نشره الدكتور جمال الدين الشيال . فقد امتاز المقرئ بنظرات طريقة وملكات موانية ، وجلد على العمل وتوفيق رباني عجيب فيما ألف . وترك من بعده أخباراً تاريخية طويلة تقع في مجلدات عديدة ضخمة ، بعضها معروف منشور وبعضها مخطوط ينتظر النشر . وقد عني بنشر كتب المقرئ جماعة كبيرة أجلة من المؤرخين منهم الأستاذ فيت مدير دار الآثار العربية الملكية المصرية الآن ، ومنهم الدكتور زيادة أستاذ التاريخ المصري بجامعة فؤاد ، ومنهم ناشر كتاب اتعاض الحنفا الدكتور الشيال ،

(١) هو الجزء الثاني من مكتبة المقرئ الصغيرة ، نشره الدكتور الشيال وطبعته دار الفكر العربي سنة ١٩٤٨ .

الذي نتحدث عنه اليوم . وليس هذا أول كتاب ينشره الدكتور الشيال للمقرئ ، فقد نشر له من قبل كتابين قيمين ، الأول كتاب كشف النعمة الجامع لأخبار الأزمات الاقتصادية ، وهو على حجمه جليل القدر عظيم النفع ، والثاني : نحل عبر النحل . وهو كتاب قيم بثروته اللغوية الضخمة ، كنا نود لو لم يهاجر الدكتور أبو شادي إلى أمريكا حتى يعرف الجمهور ويعرف أمثالنا ممن لا يعرفون عن النحل إلا القليل قيمة هذا الكتاب . أما من الناحية التاريخية ، فذلك الكتاب يحوي أخباراً تاريخية قليلة . ثم هذا الكتاب الثالث الذي نعرض له اليوم ، وهو كتاب اتعاض الحنفا .. في تاريخ الدولة الفاطمية ..

وللنشر أصول صارمة تجمل مجرد النسخ مهمة دقيقة مضنية . فإذا انتهى النسخ من المخطوطات المختلفة ابتدأت مهمة جديدة هي إقامة النص وإصلاح خلله . فإن كثرة نسخ الكتاب تدخل عليه كثيراً من الأخطاء . ومن الناشرين من يلتزم بمد ذلك توضيح النص بالهوامش .

ولكن مهمة الدكتور الشيال تمعدت لأن المخطوط في برلين ولا سبيل إليه ، فرجع إلى نشرة الكتاب القديمة . وكانت مليئة بالأخطاء فأصلح ذلك كله بمقارنة النص المنشور بالنصوص التاريخية الأخرى ، ثم إنه ألزم التعليق حتى تضخمت الهوامش وبلغت حداً كبيراً . وقد كان ربع هذا كافياً . ومن الخطأ أن يتصور الناشر نفسه شارحاً ، فجال الشرح طويل لا يحتمله النشر . ودليل ذلك أن الدكتور الشيال لم يشرح قطعاً كعبارة تجل عن الحصر كما شرح أشياء كثيرة فوق الحصر . فأنت تتحير حين تقرأ النص بين هوامشه الكثيرة ، وقد نهمل هذه الشروح لكثرتها . فإذا صبرت فقرأت كل ذلك وجدت شيئاً غير مشروح إلى جانب شيء مشروح . ولعل أنفع شيء للناشر والكتاب والجمهور جميعاً أن توضع كافة الشروح والتعليقات في مقدمة بأول الكتاب ، فيستطيع المستعمل أن يكتب بها ويستطيع غيره أن يهتدى بها في قراءته للكتاب . وقد جرى على ذلك النهج كثير من الناشرين حتى أصبح لزاماً علينا اتباع

يباح في النشر وقد ركب الأستاذ هذا التركيب ثلاث مرات
اجتمعت في صفحة واحدة هي صفحة س .

ولنفقز بمد ذلك إلى آخر الكتاب . نجد فيه ملحقات
كثيرة منها ما قدمه الناشر على أنه استكمال لنص الكتاب
وبدل من الجزء الفاقد ، ومنها جداول وضمها الناشر نفسه ،
وهذه الملحقات كما ترى مختلفة في طبيعتها ، بعضها للمؤلف وبعضها
لناشر . ولهذا كان من الواجب أن يختلف التسمية باختلاف
الملحقات ، كأن تسمى بما ينسب منها للمؤلف ذبلاً أو صلة وهي
تسمية مألوفة معروفة عند القدماء ، وكأن تسمى ما ينسب لناشر
ملحقاً . ونسب آخر ، هو أن الناشر جعل كل جدول ملحفاً
فتكاثرت الملحقات تكاثراً يكاد القارىء يضل في ثناياه . ونسب
ثالث ، هو أن أحد هذه الجداول وضع لشرح قسم خاص من
الكتاب فإذا طابقت بينهما وجدت الناشر أقام جدولاً على رواية
واحدة وأهل سائر الروايات .

ومن قلة الإنصاف لناشر مع هذا أن تجرح هذه الملحقات
بشيء من النقد . لأن الناشر وفق في جمعها وتعب في البحث عنها
وصور بها الجزء الفاقد خير تصوير . ولكنه مجرد تصوير للجزء
الفاقد لم يقصد به الحصر . ففي كتب المقرئ عن الفاطميين شيء
كثير لم يوضع ضمن الملحقات . غير أن الدكتور الشيال إنما
اقتصر على كتاب خاص من كتب المقرئ هو - المواعظ
والاعتبار ، فنقل عنه ، وقد ذكر سبباً دعاه إلى ذلك لا نقره عليه ،
ولكن هذا القسم الملحق قد أحيا الكتاب وصوره لنا فوضع أمام
أعيننا الجزء الموجود ورسم لنا تخطيط الفقود منه .

وانرجع بمد ذلك إلى الكتاب نفسه لأننا لم نمرض إلى الآن
إلا لقدمته وملحقاته .

الكتاب منشور نشرأ صحيحاً سليماً . نظر فيه الأستاذ الناشر
فأمن النظر ، وجبر أخطاء النشر القديم ، وتكلف في سبيل
هذا التصحيح عناء وجهداً يستحقان كل الحمد والشان ، فرجع
إلى مراجع كثيرة ضبط بها النص : والمعروف أن التزام النص
دون مسه إلا بالاختصار قاعدة جرى عليها القدماء ، لاعتبارهم
التاريخ ملكاً ثقيلاً لا يجوز التصرف فيه إلا بأقل قدر مستطاع .
وضبط الدكتور الشيال كذلك أسماء الأعلام وأسماء الأماكن

منهجهم إلا إلى منهج أحسن .

وقد كنا نحسب أن ينبه الدكتور الشيال قراءه وقراء المقرئ
إلى أن هذا الكتاب لا يمد من أمة كتبه ، وأن صبر المقرئ
على جمع الأخبار خانة هذه المرة ، وأن جزءاً هاماً جداً من
الكتاب قد ضاع حتى ليمد للجزء الباقي منه شيئاً يسيراً إلى جانب
الضائع . وقد ذكر الدكتور الشيال هذا الفقد ، ولم يعلق عليه ؛
وقد نلتبس له أعذاراً كثيرة منها أنك إن ألححت في ذلك
زهدت القراء أولاً وهدمت الناشر الطابع ؛ وفي ذلك كارثة محققة
تصيب العلم قبل أن تصيب العلماء . والناس أخوج إلى من
يشجعهم ويشوقهم إلى تراننا العلمي القديم .

ومن حق الناس مع ذلك أن يملوا أن الكتاب قد يكون
مسودات جمعها المقرئ وفي نيته أن يرجع إليها ثم لم يأذن له
وقته بذلك . وإن كان من حقهم أن يملوا أيضاً أن ذلك فرض
أرجحه أنا ، وقد لا يرى الأستاذ الشيال ذلك ، وقد يضع هذا
الكتاب في مصاف كتبه الأخرى . وقد كان عليه أن يفرنسا
بقيمة الكتاب لعله يلفت نظرنا إلى ما لم نلاحظت إليه .

فإذا عرفت أنه كتب مقدمة طويلة في خمس عشرة صفحة
لم تتسع لذلك التمس له العذر ، لأنه يحرص على أن لا تطول
المقدمة . ونحن على عكسه كنا نريد أن تتسع المقدمة لذلك وأن
تتسع أيضاً لكثير من الشرح المودع في الهوامش إبداعاً شبيهاً
بالتستر والامتخاف .

وكل ما مضى ملاحظات عن المقدمة وما كنا نتظره منها .
وهي بمد ذلك مقدمة ممتازة حقاً واضحة وضوحاً تاماً في أسلوب
رصين معتنى به . تفهمها بمجرد قراءتها وتستوعب ما يريد
صاحبها أن يقول في رفق ولذة ، فتحمد له ذلك وتنشط نفسك له
وإذا كان الأستاذ حريصاً على الأسلوب هذا الحرص فإني
أرى له أن يتجنب المضافات إليها قبل ذكر المضاف ؛ فإن
للمصحفين أن يستطيعوا ذلك التركيب الركيك الخاطيء ، أما
مفله فلا يقع في مثله . فإن تكرار المضاف إليه مستثقل في المادة
وهو لا يجوز في النحو إلا في عطف ما يكثر اصطحابها مما
يرجع إلى صنف واحد ، فنقول يد ورجل زيد ؛ ولكن لا نقول دار
وفلام زيد . ومثل هذا التركيب قد يرد في الشعر للضرورة ، ولا

الأكبر وجهه الأصغر ، ثم جاء ذكر الأصغر (ص ٧) فلم يدخل عليه تعديلاً ولم يفتيه عليه ، فترك في النص عمريْن أصغرين وفي ص ٨ : فولد الحسن ... وحسناً وإبراهيم وجعفر ، (بدون النصب في جعفر) وشبيه بهذا أو من قبيله ص ١٠ ص ٤ وقد ترك النص غير مستقيم ض ٩٩ ص ٨ ، ٧ ، وكان إصلاحه ميسوراً . ومن هذا القبيل أيضاً ص ١١٢ ص ١٢ ، ١٣ لو حذف : « فتح سوسة بالسيف » لاستقام النص . وشبيه به لفظ « فوقع » ص ١٢٢ ص ١٥ ، ثم ص ١٢٣ ص ٦ ، فإنه غير مفهوم .

وفي ص ١٢٤ ص ١٣ ذكر قلمة كتامة نقلا عن ابن الأثير وهي قلمة كيانة . والفرق بين . وقراءته على ما أراد الناشر فوقع في خطأ أكبر .

وفي ص ١٨٦ ص ٦ قال : « دخل للمز لدين الله أفريقية » وسواها : رحل المز لدين الله [عن] أفريقية . والتاريخ المذكور لحركة المز هذه هو الذي يحتم تصحيحنا .

وقد يريد الناشر التنبيه على قراءة مخالفة ، ثم نجد القراءة المخالفة في الهامش كالأصل في المتن مثل ص ١٠٦ ص ٥ ، ومثل ص ١٤٤ ص ٢ ، ص ١٣٠ ص ٢

ثم إن من الهوامش ما يطول من غير مبرر ظاهر مثل هامش ص ٢ ، وقد كان يكفي الإشارة إلى صفحتي و ، ز ، من المقدمة . ومثل هذا هين ، وقد يستلطف التكرار . غير أنه في ص ٣٥ أحال في الهامش رقم ١ إلى الذي يليه مع أن الذي يليه لا يتصل به إطلاقاً

أما الأخطاء المطبعية البسيطة فكثيرة العدد ، وقد تقدمنا بلوم المطابع ووفيناها حقها من اللوم والفائدة من التنبيه على هذه الأغلط ضئيلة ليسرها . ولذلك نضرب عن ذكرها .

ولناخص ما قلنا : مقدمة رصينة واضحة ، ونص أقيم خير إقامة ، وملحقات بعضها تذييل من كتب المقرئ ، وبعضها جداول من وضع الناشر . ثم شروح مستفيضة . فإذا استثنينا الأخطاء التي وقمنا عليها ، لم نجد غير انتقادات على الشكل في ذاته وتوزيع الشروح في كل مكان .

وحسب الأستاذ الناشر أننا نثنى على ضبط النص ، فذلك

ضبطاً تاماً ، وعرف بها ، فرجع في ذلك إلى المصادر التاريخية والجغرافية القديمة . وقد كان ينبغي عليه أن يزيد على ذلك فيضع في الكتاب خريطة جامعة . ثم حسنة أخرى : هي أنه فصل النص إلى فقرات ، وأضاف إليه عناوين دون أن يتجاوز الحد . ولم يضع هذه العناوين جزافاً ، وإنما أخذها من مصادرها . فاستقام له النص استقامة محمود ، وأصبح مفهوماً واضحاً . وهذا غاية ما ينتظر من الناشر الأمين ، والمؤرخ الثبت .

غير أن الكمال لله وحده ، هو وحده المنزه عن السهو والخطأ . وقد تورط الناشر في أخطاء قد يحسن التنبيه إليها . أما بعضها فيتصل بقراءة النص وهو قابل جداً . وأما بعضها الآخر فلانك أن المطبعة هي التي ورطته فيه . ومثل هذه الأخطاء المطبعية مما يقع فيه الناس جميعاً ، ومما يقع فيه الناقد نفسه أيضاً . ولكن ذلك لا يبررها .

وقد كانت مطبعة بولاق الأميرية القديمة تحسن ضبط الطبع ؛ والمطابع في أوروبا اليوم تعنى بضبط الطبع أكبر عناية ، وتتخذ المراجعين على حسابها ، ولا تقتصر على تصحيح المؤلف . بل قد تنبه المؤلف على أغلظ ما فيها . فإن خال الضبط بمسئمة المطبعة أكثر مما يحسن غيرها . وقد وضع الناشر قائمة طويلة للتصويبات ، إلا أنه لم يصوب غير الأخطاء الظاهرة ، وترك ما عداها لذكاء القارئ .

والقارئ لا يجب في المادة أن يمدى دور القراءة والاستفادة ؛ فإذا كلفته فوق ما ينبغي من القراءة أضجرته وأثقلت عليه . ومن حق أن آخذله بحقه وأن ألوم المطبعة والناشر . وكيف لا ألوم وقد سمح الناشر لنفسه أن يلوم صاحب النشرة الأولى ، وأن ينبه على أغلظه واحدة واحدة . ووجود هذه الأغلظ رغم اليقظة وبحري الضبط توضح لك ما قلته منذ حين : وهو أن كثرة النسخ تدخل على النص من الأغلظ ما لم يكن فيه . ولهذا كان النشر فناً من الفنون التي تحتاج إلى طبيعة خاصة ، وكان الناشر جديراً باحترام القارئ وتسامحه واحتمال ما يقع فيه من سهو . وإليك الأخطاء التي وقعنا عليها :

لعلي بن أبي طالب ولدان سماهما عمر ، وميز بين العمريْن بالأكبر والأصغر ، فلما جاء ذكر أحدهما (ص ٦) أصلح لفظ